الفصل الثاني

دمج المرأة العربية العاملة في التنمية
المعوقات والصعاب
د. علي الهادي الحوات

obeikandl.com

- المحتويات

- مقدمة .

- المرأة العربية العاملة والتنمية: خلفيات ومعطيات.

- نماذج من معوقات اندماج المرأة العربية العاملة في التنمية.

1) المعوقات الذاتية .

2) المعوقات الأسرية.

3) معوقات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والمؤسسية.

4) معوقات الثقافة الاجتماعية.

- ملامح استراتيجية عربية للمزيد من اندماج المرأة في التنمية.

- خلاصة وملاحظات ختامية .

- أهم المراجع.

* باللغة العربية.

* باللغة الانجليزية.

obeikandl.com

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى دراسة المعوقات التي تواجه عملية دمج المرأة العربية العاملة في عملية التنمية في البلاد العربية بشكل عام ودون الدخول في خصوصيات كل بلد علي حدة. ولأجل تحقيق هذا الهدف فستتناول الدراسة هذه الإشكالية علي مستويين، الأول يسعي إلى إستعراض الخلفيات والمعطيات الثقافية التاريخية، ويسعي الثاني للنظر في واقع البُني الاقتصادية العربية اليوم، ذلك أن كل من هذين المعطيين أو المستويين من التحليل يؤثران بل ويحددان ملامح ونوعية المعوقات التي تواجه المرأة العربية العاملة في حركتها نحو المزيد من الإندماج في التنمية.

وإستناداً إلى هذا التحليل في بعديه الثقافي التاريخي والاقتصادي المعاصر ستحاول الورقة تحديد نماذج بارزة من المعوقات التي تحول دون المرأة العربية وإندماجها في حركة العمل والتنمية المعاصرة في الوطن العربي.

وأخيراً ستحاول هذه الورقة إعتماداً علي تحليل الاشكالية في المستويين السابقين وما يظهر من معوقات، إقتراح ملامح إستراتيجية عربية لمعالجة هذه المعوقات ومن ثَم السعي إلى تحقيق اندماج أفضل للمرأة العربية العاملة في عملية التنمية.

المرأة العربية العاملة والتنمية: خلفيات ومعطيات:

يتحكم في عمل المرأة واندماجها ومشاركتها في التنمية في الوطن العربي قوتان، القوة الأولي توجد في الماضي ولكنها لا تزال تعيش في عقل الحاضر وتوجهه وتسيطر عليه، بل وتحدد مستقبله إلى حد كبير، أما القوة الثانية فهي مؤثرات الواقع الاقتصادي، وتطور البُني الاقتصادية العربية وخاصة الإنتاجية القادرة علي إيجاد فرص عمل للداخلين الجدد لسوق العمل من الرجال والنساء علي حد سواء. ولغرض إلقاء الضوء علي هذه الإشكالية ذات البعدين المتداخلين فإننا سنحاول تحليلها علي النحو التالي:

- يرتبط عمل المرأة في الوطن العربي بل وفي كل المجتمعات الإسلامية الشرقية بفرض أساسي خلاصته إذا لم توجد أسباب جوهرية تبرر عمل المرأة فإن المنزل هو

المسئولية الأولي لها، فالدين الاسلامي في أغلب تفسيراته يعفي المرأة من أية التزامات مادية تجاه الأسرة، وألزم الزوج وحده بكافة نفقات الزوجة والأسرة بشكل عام، وهذا لا يعني تحريم عمل المرأة، وإنما يعني السماح لها بالعمل في حالات الضرورة، ومراعاة التفرقة بين الأعمال المناسبة للرجال والأعمال التي تعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية. انطلاقاً من هذا الموقف ترفض الكثير من الأراء عمل المرأة في الوطن العربي، ولا تقره إلا في حالات الضرورة القصوي، اذا مات الزوج او طلقت المرأة، او إعالة الايتام. ويبدو اليوم أن هذا الموقف قد اصبح أكثر مرونة ولم يتقيد به أحد لأسباب كثيرة منها القناعة بأن المرأة نصف المجتمع ويجب أن تدخل سوق العمل وتساهم مع الرجال في بناء المجتمع ونموه، إضافة إلى أن العمل هو تأكيد لذاتها وحريتها كإنسان كرمه الإسلام ومنحه كافة الحقوق الإنسانية ويطالبه ببعض الواجبات.

ويضاف إلى ما سبق أن المجتمع الحديث في الوطن العربي أصبح فيه دخل الرجل وحده لا يفي بإحتياجات الأسرة الأمر الذي يتطلب المساعدة المادية من جانب المرأة، ومن ثم فلم يعد عمل المرأة ودخولها إلى سوق العمل يلقي معارضة من جانب الرجل أو أصحاب الرأي وخاصة في المدن، بل إن المرأة في الريف العربي تعتبر منذ زمن بعيد عنصراً فعالاً من خلال مساعدة الزوج في الحقل ورعاية الماشية والأعمال الفلاحية الأخري. وهكذا تطور الأمر بحيث اصبح البعد الاقتصادي لعمل المرأة يتخذ من البعد الديني المبررات والتأييد، فالحاجة إلى الدخل لإعالة الأسرة والأبناء، والإستفادة من تعليم وثقافة المرأة لخدمة نفسها والمجتمع، فهذه ضرورات تقرها الشريعة الإسلامية وأستشهد في ذلك بعمل نساء المسلمين في بعض الحالات والظروف المشابهة في العصر الإسلامي المتقدم، وفي عصور الخلفاء الراشدين.

ورغم الموقف السابق فهناك في أطار هذا الموقف من يري أن عمل المرأة وخروجها إلى العمل بأي حجة كانت يؤثر علي إستقرار المجتمع والأسرة وخاصة الأطفال بمعني أن خروج المرأة الأم للعمل يعتبر إنتقاصاً من حقوق الاطفال الطبيعية في عناية الأم بهم ورعايتها لهم خاصة في المراحل الأولي من العمر بعد الولادة، وحتي بعد التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية، كما تتأثر حقوق الرجل علي زوجته أيضاً بخروجها للعمل

من حيث قدرة المرأة علي العناية بالمنزل وتوفير سبل الراحة للزوج والأبناء، الأمر الذي أصبح يتطلب الاستعانة بالخادمات والخدم بالنسبة للقادرين مادياً علي تحمل أعباء ذلك، وفي حالة عدم الإستطاعة المادية للحصول علي الخدم تصاب العلاقات الاسرية بالتوتر حيث لا تسمح بذلك مجموعة القيم والعادات والتقاليد المتوارثة، والتي تعطي للرجل حق السيادة والمتابعة والرقابة والمحاسبة علي ما يعتبر من واجبات المرأة في المنزل دون أن يصاحب ذلك قدر مماثل من التعاون والمشاركة والفهم المتبادل لظروف كل طرف وإلتزاماته وواجباته.

ولعل تعليم المرأة وخروجها إلى العمل في الوطن العربي يعتبر من أقوي الأسباب التي تؤدي إلى ظهور نمط الأسرة النووية واختفاء الأسرة الممتدة بشكل تدريجي،ويساعد في هذا الإتجاه زيادة درجة التحضر والسير في طريق التصنيع وما يصاحبهما من تغيرات في العلاقات الإجتماعية بين أفراد الأسرة وما يحدث فيها من تفتت الي أسر نووية وليس إلى أسر زواجية تقوم علي الارتباط الشخصي الوثيق بين الزوجين وعلي أهمية عملية الانصهار القرابي كأساس لقيام الأسرة الزواجية[1].

وبالنسبة للقوة الثانية التي تتحكم في إندماج المرأة العربية العاملة في التنمية فكما قلنا ترتبط بالتنمية نفسها وبتطور البُني الاقتصادية العربية الحديثة، ويوضح الاستاذان د/ زهير حطب، ود/ عباس مكي في هذا الخصوص[2]، أن النساء لا يشكلن الا نسبة ضعيفة في حدود 12% من إجمالي العاملين في الوطن العربي، في حين ترتفع هذه النسبة الي 25%في أمريكا اللاتينية و35%في أوروبا الغربية، و40% في أمريكا الشمالية، اما في الاقطار العربية فهي لا تتجاوز 15% وتهبط في بعض الدول العربية لتصل إلى أقل من 10% من مجموع القوي العاملة فيها، ومع ذلك يميل معظم الباحثين

---

(1) حمدى عبد اللطيف 1988أثر قيمة التعليم وعمل المرأة علي نوع النشاط الاقتصادى المصرى، فى مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر،العدد الثالث، دورية علمية تصدر عن جامعة الكويت، ص ص (128-132).

(2) زهير حطب ود/ عباس مكى (1978) الطاقات النسائية العربية : قراءة تحليلية لأوضاعها الديموغرافية والإجتماعية والتنظيمية ولأمواليها الشخصية، الطبعة الأولى، بيروت، معهد الإنماء العربى، ص.ص (138-148).

إلى الاعتقاد بأن حجم النساء العربيات في القطاع الزراعي والنشاطات الاقتصادية في الريف هو أعلي بكثير من المسجل في الإحصاءات الرسمية، هذا وتؤكد معظم الدراسات الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة في الوطن العربي الحقائق التالية:

(1) أن نسبة الإناث العاملات إلى المجموع العام لعددهن ما زال محدوداً جداً، وهذا يعني أن المرأة العربية ما زالت تابعة اقتصادياً للرجل، وبالتالي فإن إستمرار شعور الرجل العربي بالتميز يستند إلى قاعدة مادية تتجسد بكونه الكاسب والمعيل الوحيد لأسرته.

(2) أن نسبة الإناث العاملات من مجموع القوي العاملة العربية بدأت تنمو، رغم أن هذه النسبة تظهر في الوقت نفسه أن اندماج المرأة في الحياة العملية والاقتصادية ما يزال محدوداً.

والملاحظ مما سبق محدودية دور المرأة في سوق العمل والتنمية، كما انه لا يمكن تفسير ذلك بارتفاع أمية النساء وخصائصهن الاجتماعية والثقافية وهيمنة العادات والتقاليد التي تحد من خروجها للعمل وبالتالي تضيق فرص العمل أمامها، رغم ذلك ينبغي إن نأخذ في الاعتبار حجم فرص العمل المتاحة لطالب العمل في كل قطر عربي، وتفاقم ظاهرة البطالة أمام الشباب ذكوراً وإناثاً خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين. بمعني آخر أن البنُي الاقتصادية والانمائية التي وفرت فرص العمل في الماضي ومنذ إستقلال البلدان العربية أصبحت الان بفعل عوامل متعددة في مقدمتها أن نماذج التنمية المطبقة عاجزة الآن علي ملء كل الوظائف، وهناك طوابير من الشباب والشابات في كل البلاد العربية تقريباً تبحث عن فرصة عمل، وسيزداد الموقف تعقيداً بالطلب الاجتماعي المتزايد علي التعليم والتدريب، وضيق فرص العمل والوظائف وضعف قدرة البني الاقتصادية لإستيعاب كل مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المهني، يعبر هذا الواقع عن خلل في هيكلية الاقتصاد العربي نفسه، فالاقتصاد العربي لم يستطع في نموه الحديث أن يوفر العمل، ليس للنساء فقط، بل لم يستطع توفير العمل حتي للرجال والشباب، وهنا تؤكد معظم الاحصاءات أن البطالة في البلاد العربية تتراوح ما بين 20-30%من مجموع

القوي العاملة، فالإشكالية إذن ليس إدماج المرأة العربية العامل في التنمية وسوق العمل، بل الإشكالية أعمق وأوسع وهي إيجاد آليات ومخططات اقتصادية لإدماج الرجال والنساء في قوة العمل وحركة التنمية العربية. وهكذا يلاحظ أن هيكل القوى العاملة في البلاد العربية يعاني من إضطرابات كثيرة تنعكس علي الرجال والنساء علي حد سواء، ومن أهم آثار هذا الإضطراب البطالة والبطالة المقنعة، وما لم يصبح الاقتصاد العربي نامياً ومنتجا حتي يستوعب كل طالبي العمل من الرجال والنساء أو أكثرهم علي الاقل فسيصبح الحديث عن معوقات إندماج المرأة العربية العاملة في التنمية حديث ترف لا معني له، فالعمل الذي نريد أن ندمج المرأة فيه أصبح نادراً أو غير موجود وصعب المنال، والملاحظ هنا أن مما يزيد في اضطراب هيكل القوى العاملة في كثير من البلاد العربية أن ما تخرجه مؤسسات التعليم وأنظمته لا ينسجم (من الناحية النوعية) مع متطلبات التوسع في حجم التشغيل ونوعية الإنتاج في القطاعات الحديثة، وخاصة بعد ظهور اقتصاد المعلومات والتقنية المتقدمة، فمؤسسات التعليم تعمل علي تخريج أعداد كبيرة نسبيا من المتعلمين في الفروع الإنسانية والأدبية، مع وجود فائض كبير في هذه الفروع، كما أن كثيراً من الشباب المتعلم (بنات أو أولاد) يميل إلى تفضيل الأعمال الكتابية والإدارية علي الأعمال المهنية والحرفية ولذلك فإن التعليم الذي يحصلون عليه لا يؤهلهم غالبا لأية أعمال فنية أو ماهرة في سوق العمل والتنمية الحديثة التي تعتمد علي التقنية المتقدمة والمهارات الفنية المعقدة.

ولقد ترتب عن الوضع السابق أن الكثير من البلاد العربية بل معظمها تعاني من عدم توازن أو فجوة بين تطلعات الشباب ذكوراً وإناثاً في تفضيلاتهم المهنية من ناحية وفرص العمل المتاحة والتي تعبر عن إحتياجات التنمية الاقتصادية من ناحية أخري، ولقد أدي هذا الواقع في معظم البلاد العربية إلى ظهور أعداد كبيرة من المتعلمين والمثقفين الذين لا تتلاءم دراساتهم وتخصصاتهم مع طبيعة التنمية وسوق العمل القائم حاليا في البلاد العربية، كما أن هذا الوضع قد دفع الكثير من الحكومات العربية إلى اتخاذ إجراءات ومعالجات مؤقتة وغير مجدية علي المدي الطويل وهي استيعاب

خريجي مؤسسات التعليم من الأولاد والبنات في أنشطة الدولة غير الإنتاجية والإدارية وفي القطاع العام، مما أدى إلى تكدس أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة التي هي في الواقع شكل من أشكال البطالة المقنعة وتبديد للموارد البشرية، بل وأدي ذلك إلى ظهور أعراض غير صحية في عالم العمل والانتاج مثل الأداء المتدني الهابط، وقيام اعداد كبيرة من العاملين بإنجاز أعمال محدودة، وعدم الترابط بين القوة العاملة والعمليات الإنتاجية[3].

وهكذا يمكن الافتراض أن ظاهرة البطالة الهيكلية المقنعة والتي تضم الرجال والنساء وخاصة في القطاع الحديث من الاقتصاد العربي سوف تعزز إطاراً سلوكياً مؤسسيا يجعلها قادرة علي الإمتداد عبر الزمن، وما لم تعمل البلاد العربية علي إتخاذ إجراءات معاكسة أو مضادة تتمثل في إعادة تنظيم العمل وتخطيط مستويات الأداء من جهة، وتعديل سياسات التعليم والتدريب المهني من جهة ثانية فإن وضع اندماج الفتيان والفتيات في سوق العمل والتنمية سيزداد تعقيداً، وستزداد مؤشرات البطالة التي تؤدي بدورها إلى أنماط من الخلل الاجتماعي في الوطن العربي، كما أن علاج هذه الظاهرة لا يعتمد فقط علي زيادة حجم رأس المال (الاستثمار) فقط، ولكن يحتاج إلى آليات أخري خاصة في إطار التحكم في النمو السكاني السريع، والتكامل الاقتصادي العربي والعلاقات بالاقتصاد الدولي[4].

نماذج من معوقات اندماج المرأة العربية العاملة في التنمية:

علي ضوء المؤثرين السابقين اللذين يحكمان قضية عمل المرأة بأسرها في المجتمع العربي، وهم الإرث الروحي الأخلاقي والواقع الاقتصادي، يمكن تحليل معوقات اندماج المرأة العاملة العربية في التنمية مع ملاحظتين أساسيتين هما:

---

(3) نفس المصدر السابق زهير حطب ود/ عباس مكى (1987) ص (14 - 144)

(4) نفس المصدر السابق زهير حطب ود/ عباس مكى

(1) لقد تغير واقع المرأة في المجتمع العربي تغيراً كبيراً بما في ذلك مسألة عملها ومشاركتها في الحياة العامة،فلم يعد المجتمع العربي ينظر إلى عمل المرأة نظرة سلبية كما كانت الأمور في الماضي، بل تدريجياً بدأت المرأة تأخذ مكانها في كل مستويات القوى العاملة من الوظائف الصغيرة إلى الوظائف القيادية في الاقتصاد والسياسة والإدارة، وكل مؤشرات الاستخدام تؤكد أن معدلات عمل المرأة ومشاركتها في الانشطة الاقتصادية في تصاعد مستمر، وعلي ذلك لم يعد الحديث في نظري **تعمل المرأة أو لا تعمل؟** بقدر ما يكون الحديث موجها للبحث عن السياسات والأساليب الفعالة لإيجاد فرص عمل لها وللرجل معا، ومساعدتها علي أن تأخذ مكانها ودورها في الحياة الاقتصادية والحياة الأجتماعية بحسب إحتياجاتها وظروفها الخاصة، مع التأكيد علي التعليم والتكوين المهني الذي تحتاجه لمعالجة بعض مشاكلها الخاصة مثل مشاكل المرأة العاملة في الريف، والمرأة العاملة التي ترعي أسرة، والمرأة الفقيرة، والمرأة في الأحياء المهمشة في المدن، والمرأة الأمية.

(2)إن الاشكالية الأساسية التي يجب أن يتوجه اليها البحث والتفكير والتخطيط ليس المعوقات التي تواجه عملية دمج المرأة في عملية التنمية، فلم يعد احد فيما نعتقد يرفض أو يعيق عمل المرأة وحريتها، ودورها في المجتمع وحتي الذين يرفضون عمل المرأة فهم قلة من الأغنياء المترفين الذين ليسوا في حاجة إلى العمل والكد من أجل لقمة العيش، أو قلة فضلوا راحة الماضي ولا يرغبون إعمال عقولهم في مواجهة تغيرات الحياة وعصر العلم والمعلومات والتقنية، والتي سوف تغيرهم آجلا أو عاجلا، أو تصبح آراءهم وأفكارهم من باب الجدل اللفظي الذي لا يرتبط بجدلية الحياة والواقع المتطور.

إن الإشكالية الحقيقية في نظري هي **كيف نطور الاقتصاد العربي؟ ونطور التعليم العربي؟ ونطور العقل العربي؟**بحيث يمكن توفير فرص عمل للجميع رجالا ونساء، ونقضي علي ظاهرة البطالة والبطالة المقنعة التي أصبحت تتفاقم في معظم البلدان

العربية وتهدد الانسان العربي والحياة العربية، ونقضي علي آمال الشباب وطموحاتهم في الحياة اللائقة والمستقبل الزاهر.

ومهما كانت الأمور فيمكن أن نحدد بعضاً من نماذج معوقات دمج المرأة العاملة في عملية التنمية وهي:

1) **المعوقات الذاتية.**

2) **المعوقات الاسرية.**

3) **معوقات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والمؤسسية.**

4) **معوقات الثقافة الاجتماعية.**

وفيما يلي نلقي نظرة مختصرة علي كل معوق علي حدة:

(1) المعوقات الذاتية:

مما لا شك فيه أن استمرار واقع تبعية المرأة للرجل وتخلفها قروناً طويلة قد حول سلوكها إلى أنماط محددة سلفاً بفعل تجذر منظومة من التقاليد والأعراف في الحياة الاجتماعية العربية، فتغلغلت قيم الإتكالية علي الرجال في نفوس النساء، واصبحن يستسهلن دورهن التقليدي ويبالغن في الجهود المطلوبة منهن لرفضه ومواجهته، ولعل في أضطرار المرأة للقيام بدورها التقليدي لفترة طويلة قد جعلها تقتنع به وتعتقد أنه قدر محتوم لا رجعة فيه، وأنه يستمد أصوله ودواعيه من أصول ثقافية مسلم بها، لا سيما وأن شبكة من المسكنات والبدائل الجاهزة قد أستخدمها الرجال ضدهن وهي: (1) الطلاق، (2)الزواج المتكرر، (3)إساءة العشرة واستعمال حق القوامة من دون أية اعتبارات[5].

(5) انتصار الهادي العجيلي وأخريات (1995) المرأة العاملة المتزوجة، مشروع تخرج قدم إلي قسم تنمية المجتمعات الريفية والصحراوية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس- ليبيا- ص (20- 25) ، تقرير علمي غير منشور، كان الباحث مشرفا علمياً لهذا المشروع الجامعي - الذي يقع في إطار مشروعات التخرج لطلبة السنة الرابعة بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس - ليبيا.

يبدو أن كل المعطيات السابقة لم تعط الفرصة للمرأة حتي الآن في المجتمع العربي بان تفكر أن للعمل قيمة بحد ذاته سواءً كان منزليا ينتج خدمات أو خارجياً ينتج سلعة، وأنه ضرورة ليطور شخصية الانسان ويصقلها ويحقق التوازن ضمن أبعادها فلا يشعر الفرد بأنه عالة يستهلك ما ينتج الآخرون، ويعي ويدرك بأنه منتج، وأن إمكاناته تتطور وتفني، ومن هنا فإن للعمل نتائج آخري غير المردود المادي والتنمية الأقتصادية تصيب الجوانب الثقافية والعلاقات الإجتماعية في حياة الفرد والجماعة.

ولعل ما يعطي للظروف السابقة من معني وقيم هو صحوة فئة من النساء العربيات واقتناعهن بأن الثقة بالنفس والإستعداد للمطالبة هي السبيل لتطوير أوضاع بنات جنسهن، وأن دور الرجال المتنورين ليس سوي دور مرحلي مؤقت، وأن الأدوار الأساسية تعني النساء أنفسهن، فلا يستطيع الرجال مهما بلغوا من الإخلاص لقضية المرأة وتحريرها أن يذهبوا في الشوط بعيداً، وتجربة الاتحادات النسائية في الوطن العربي وفي مختلف الأقطار غنية بالنتائج والعبر وأن دراستها وتقويمها من قبل النساء تشكلان مدخلاً علمياً لدفع مسار حركة المرأة والتقدم نحو الأمام بما في ذلك خروجها للعمل والاندماج في مسيرة التنمية العربية.

(2) المعوقات الاسرية:

يلاحظ أن هناك العديد من الظروف والعوامل الأسرية التي تعيق إندماج المرأة في العمل والتنمية ومن أهمها ما يلي:

1) طبيعة المرأة كأنثي لها ظروفها الطبيعية، فالمرأة العربية بمجرد زواجها تصبح اما لعدد غير محدود من الأطفال، وذلك لغياب التخطيط الأسري في معظم الاحيان ولعدم وجود فترة زمنية بين الولادات. وهذا يلقي علي المرأة كأم مسئوليات كثيرة تجاه بيتها وأولادها يتعذر عليها نتيجة لذلك التوفيق بين مهام العمل ومهام البيت والأسرة، وبسبب محاولة التوفيق بين العمل المهني وبين الأعباء الأسرية تفضل الكثير من النساء العربيات، بل وفي معظم بلدان العالم تقريباً

أعمالاً بدوام جزئي، أو أعمالاً لبعض الوقت، وهذا يجعل مؤسسات العمل لا تعتمد عليهن كثيراً وتفضل تشغيل الرجال عنهن.

وفي هذا السياق يقول بعض خبراء الرعاية الاجتماعية في البلاد العربية أن خروج المرأة للعمل وتركها لبعض مسئولياتها بصورة مؤقتة يشكل مجموعة من الإشكاليات منها عدم توفير بديل عنها للقيام بمسئوليات البيت وتربية الأولاد ورعايتهم مع إستمرار وجود نسبة هائلة من الرجال الذين يحتمون خلف مفهوم الرجولة كعذر لعدم القيام بدور بديل ، ومنها أيضا عدم الانتظام في العمل وكثرة التغييب خاصة في فترات الحمل والولادة ومرض الأطفال وغيرها من المناسبات الأسرية والأجتماعية. ومن هنا توضع المرأة في دائرة التقصير والإتهام بعدم قدرتها علي التوفيق بين متطلبات الأسرة ومتطلبات العمل خارج المنزل، ونتيجة لذلك يتولد لديها القلق والإرهاق والشعور بالإحباط وعدم التقدير لذاتها الناتج عن هذه الوضعية وكلها عوامل تتضافر لترسم معالم الحياة النفسية والاجتماعية للمرأة، وبالمقابل تكون أدوات التقييم والمفاهيم التقليدية الجاهزة حاضرة للتعامل مع المرأة كمخلوق جامد مسلوب الارادة والحرية والإختيار فتقع المشادات داخل الأسرة وتصبح حياة الاسرة مهددة بالضياع[6].

2) ميل المرأة العربية للعمل في الأماكن القريبة من مسكنها نظراً لكثرة إلتزاماتها الأسرية والاجتماعية وهذا يحرمها من كثير من الأعمال الأخرى البعيدة عن مسكنها.

3) تتأثر المرأة كثيرا بتنقلات الأسرة لغرض السكن أو نتيجة الزواج أو الطلاق مما ينتج عنه انتقال المرأة إلى سكن بعيد عن موقع العمل أو الإنتاج المرتبطة به، وعندما تلتجئ المرأة إلى الحصول علي الإجازات المتكررة أو الطويلة أو المرضية او الأجازات بدون مرتب غالبا ما تقوم جهة العمل بفصل المرأة العاملة أو تطبيق ما يعرف في الإدارة بالإنقطاع عن العمل والنتيجة في كل الظروف هي ترك المرأة لعملها.

---

(6) د. علي الحوات (1996) الأسرة وعمل المرأة في الجماهيرية الليبية، في الفكر العربي، مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية، السنة السابعة عشرة (2)، العدد الرابع والثمانون، ربيع، ص ص (190-207).

4) نظرة بعض الأزواج وأولياء الأمور الي عمل المرأة علي أنه ثانوي وخاصة إذا كانت الاسرة ذات مستوي اقتصادي ودخل مرتفع، أضف إلى ذلك أن بعض الأزواج وأولياء الامور يقيم عمل المرأة بمعايير مادية بحتة،فمتي تحسنت أوضاع الأسرة الأقتصادية فإنه علي المرأة ترك العمل والبقاء في البيت. لقد دلت النتائج الفرعية لاحدي الدراسات الميدانية التي اجريت علي عينة من المتزوجات بمدينة طرابلس بليبيا في الفترة 1989 - 1980 علي أن 35% من الأزواج الليبيين يرغبون في أن تكون زوجاتهم ربات بيوت فقط، بينما كانت نسبة الأزواج الذين يفضلون أن تعمل زوجاتهم خارج المنزل 47 % فكانت الأعمال المرغوبة لهن تتركز في وظائف تقليدية كالتدريس والأعمال الادارية والتفصيل والخياطة، كما دلت النتائج أيضا علي إنخفاض في نسبة النساء العاملات بعد الزواج حيث قدرت نسبة النساء العاملات بـ 33% فقط من العينة البالغ عددها (210)وجه وأن خبرة أغلبيتهن في العمل حديثة وأقل من خمس سنوات ومستوي دخلهن أقل من 200 دينار ليبي ويشاركن جميعهن في المصروفات المنزلية[7].

5) غياب التخطيط الأسري وتنظيم الولادات فكثرة الإنجاب تلقي علي المرأة واجبات أسرية أكثر وأهم من واجبات العمل والمساهمة في الانتاج ولا يزال تخطيط الأسرة مسألة شخصية وفردية في ليبيا، بل والمعروف أن الاسرة الليبية تميل إلى كثرة الإنجاب وتعتبر كثرة الأطفال من الميزات الاجتماعية التي تدعم مكانة المرأة المتزوجة والأسرة بشكل عام.

(3) معوقات ناتجة عن الظروف الاقتصادية والمؤسسية:

تتأثر فرص العمل والتوظيف الخاصة بالمرأة إلى درجة كبيرة بالوضع الاقتصادي للمجتمع خاصة في البلاد النامية، فحيث تسود البطالة والبطالة الجزئية علي نطاق واسع كما هو الوضع في أغلب البلدان العربية فهنا تواجه المرأة صعوبة كبري في الحصول علي عمل بسبب منافسة الرجل القوية رغم إحتمال تساويها معه في التعليم والمؤهلات،

(7) نفس المصدر السابق، ص ص (190 - 207)

وغالباً في مثل هذه الأوضاع يظهر التحيز ضد المرأة علي افتراض أن المرأة لا تحتاج إلي العمل بنفس القدر الذي يحتاج إليه الرجل، وبذلك تبقي المرأة خارج دائرة سوق العمل والتنمية، وقد تضطر بسبب ذلك أيضا إلى القبول بأعمال لا تتفق ومؤهلاتها وتعليمها فتصاب بحالة من التذمر، وإنخفاض إنتاجيتها، إلى جانب أن هذا التحيز ضد المرأة وعملها بشكل عائقا أمام إندماج المرأة في حركة العمل والتنمية إضافة إلى أنه ضد كل المواثيق العالمية وتوصيات المؤتمرات الدولية الخاصة بتكافؤ الفرص بين الجنسين في الحياة، وفي مقدمتها إعلان مكسيكو (1975) والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين (1995).

لقد أكدت الكثير من الدراسات العلمية التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين [8]، أن النسبة الكبري من النساء العاملات سواء في البلاد العربية أو أجزاء أخرى من العالم تحتل مناصب ثانوية ذات مردود مادي ضعيف، وتتضمن أعمالا تكرارية روتينية وبإمكان أي كان الحلول محلهن بعد تدريب وتأهيل بسيط وسريع، فالرجل العاطل عن العمل مستعد دائما لأخذ مثل هذا المكان، إذا تعذر الحصول على أفضل منه، وتصل هذه الدراسات العالمية إلى أن هناك الكثير من المعيقات المرتبطة بإندماج المرأة في حركة العمل والتنمية من أهمها ما يلي:

1) أن التقنية المتقدمة تلغي الكثير من الوظائف من المؤسسات الصناعية والحديثة، وتعتبر النساء ضحايا ميكنة العمل أو ما يعرف بالـ Automation.

2) في كثير من القطاعات يرتفع كثيراً عدد المستخدمين بدوام نصفي او جزئي، وتعتبر النساء أول المستخدمين بهذا الأسلوب، وبذلك فهن لسن في إطار سوق العمل والتنمية بالمعني الحقيقي للعمل.

3) ثمة مرشحات عددهن أكبر بكثير من عدد المرشحين لإستئناف العمل بعد إنقطاع طويل، فالصعوبات والمعوقات هي أكثر بكثير بالنسبة للنساء وأشد تعقيداً عن الرجال.

---

(8) جرمين بورسيل (1984) المرأة في الحياة المهنية من أجل تكافؤ الفرصين الجنسين، باريس، منشورات اليونسكو UNESCO ص (127).

وهناك معوقات أخرى تقف امام المرأة العاملة العربية تنبع من تفسير قوانين العمل أو صعوبة تطبيقها في البيئة العربية فعلي سبيل المثال؛ فإن إجازة الوضع التي يمنحها القانون الليبي للمرأة العاملة بموجب المادة (25) من قانون الضمان الاجتماعي لسنة (1981)لا تتناسب كثيراً ومهنة التعليم فالمدرس أو المدرسة لا يجوز له أو لها ترك التلاميذ فترة طويلة من العام الدراسي لذلك تفضل الكثير من المدرسات الحوامل ترك العمل في التدريس والبقاء في البيت إنتظاراً وإستعداداً للمولود الجديد. وهنا قد تتعرض المدرسة للفصل أو إيقاف مرتبها عندما تتجاوز المدة القانونية المسموح بها لترك العمل والإجازة.

كما نصت تشريعات العمل الليبية علي إعفاء المرأة من المناوبة الليلية وهذا لا يتفق وطبيعة بعض المهن مثل الصحة أو الشرطة ومراكز رعاية المعاقين، وهذا ما يجعل بعض مؤسسات العمل مثل الصحة تلتجئ إلى تشغيل النساء الأجنبيات بدلاً من الليبيات.

ويلاحظ أن كل مؤسسات العمل تحرص علي ضبط الدخول والإنصراف للموظف أو العامل، وهنا كثيراً ما تتعرض المرأة العاملة لعقوبة الخصم من المرتب لتأخرها في الحضور أو إنصرافها مبكرا من العمل بسبب الأطمئنان علي أبنائها، وهذا ينجم عنه مردود سلبي في الأداء والإخلاص للعمل، وربما قد يدفعها الي التوقف عن العمل وتركه نهائياً.

وأخيراً تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بعمل المرأة في الوطن العربي إلى مقاومة الرجل لرئاسة المرأة، وعزوف النساء عن تحمل أعباء القيادة ومسئولياتها وطغيان شئون المنزل والأسرة علي فكر واهتمامات النساء العربيات العاملات، وذلك فضلا عن نظرة المرأة العربية في كثير من الأحيان إلى العمل علي أنه مجرد ضمان ضد تقلبات الزمن ومفاجآته غير السارة [9].

---

(9)مصدر سبق ذكره، حمدي عبد اللطيف، ص ص (128 - 132)

(4) معوقات الثقافة الاجتماعية:

بالرغم من كل التطور الذي لحق بالمرأة في الوطن العربي، وبالرغم من كل الانجازات التي حققتها وفي مقدمتها التعليم وإنخفاض نسبة أميتها خاصة في العشرين سنة الأخيرة، وبالرغم من كل أدبيات حرية المرأة العربية، فالواقع لا يزال محكوم بثقافة إجتماعية لها أصولها وجذورها القوية في تربة الماضي، وهذه الثقافة ترسم المرأة كمخلوق ضعيف يجب حمايته ومن منظور إندماج المرأة في العمل والتنمية فإن هذه الثقافة قد أفرزت وطوال القرون الماضية عادات وتقاليد تشكل في ذاتها حواجز وعقبات أمام عمل المرأة في كل القطاعات الحديثة خاصة تلك الأعمال التي يكون فيها أسلوب العمل مختلفاً بين الرجال والنساء، وهذه الوضعية تقبل عمل المرأة في الزراعة والحقل وبالقرب من العائلة والعشيرة والقبيلة، ولكنها لا تقبل طواعية وبسهولة عمل المرأة خاصة في المصنع والإدارة والمؤسسة البعيدة عن رقابة العائلة والقبيلة، كما أن القبول بعمل المرأة خارج المنزل، يضعف ويقوي بحسب نمو المجتمع وتطوره وحداثته فكلما كان المجتمع متحضراً وخاضعاً للإعلام والإتصال كان القبول بعمل المرأة مقبولاً وسهلاً، وكلما كان المجتمع ريفيا وبدويا ومعزولا عن الاعلام والاتصال، كان رفض عمل المرأة خارج الحقل والمنزل أقوي ما يكون عليه الأمر، فهذه الصورة الثقافية السائدة تقريباً في معظم البلاد العربية وخاصة في الأرياف لا تشجع علي حدوث تغيير سريع في مساهمات النساء في العمل والتنمية، فما زالت الصورة القائمة والمرغوبة لها - أي المرأة العربية - تتمثل في تسيير شئون الحياة اليومية والاقتصادية للرجل في بيته، والإهتمام بادارة شئون المنزل في ظل قوامه الرجال ولذلك ترتسم في أذهان الأبناء صورة الأم المطيعة الصاغرة الصابرة التي يحملون لها المحبة الممزوجة بالشفقة والعطف لا بالتقدير والاعجاب لإنجازاتها في العمل خارج المنزل. وقد تهتز هذه الصورة الثقافية للمرأة وتتغير ويقبل عمل المرأة خارج المنزل ولكن يتم ذلك إذا كان الرجل (زوج أو أب أو أخ أكبر) في حاجة لدخل إضافي فانه في مثل هذا الظرف قد يقبل بخروج زوجته أو إبنته للعمل خارج البيت، أما إذا كانت ظروف دخله جيدة فإنه يفضل بقاءها في البيت،

وهذا التوجه الثقافي يهيمن فيما نعتقد علي عقليات المتعلمين وغير المتعلمين الريفيين والحضريين من الرجال في الوطن العربي. إن هذه الصورة الثقافية التاريخية كونت عبر الزمن الاستعداد العقلي والنفسي للمرأة بالدور الذي حدده لها المجتمع تقليدياً وتاريخياً وهو العمل في البيت، ولذلك تكونت آليات ثقافية وإجتماعية أقنعت المرأة أو جعلتها مقتنعة ببقائها في البيت، وميلها للراحة والخنوع بدلا من العمل والتعب والإندماج في حركة التنمية العربية المعاصرة.

ورغم الصورة الثقافية السابقة، وتأصلها في العقل العربي إلا أن التطورات الإجتماعية الأخيرة والتشريعات الحديثة والخطط الإجتماعية والإقتصادية، ومنطق التحول الحضاري في الوطن العربي، كل هذه المعطيات نعتقد أنها قوي اجتماعية وتاريخية تدفع بالمرأة إلي الإندماج في عملية التنمية وتعمل في ذات الوقت علي إضعاف آليات ومنطق الصورة الثقافية التقليدية للمرأة ودورها، وتحولها تدريجياً إلى امرأة عاملة إلى جانب الرجل في كل مجالات الحياة، وتبقي في نظري الإشكالية الأساسية ليست عمل المرأة واندماجها في التنمية بقدر ما هي كيف نرسم الخطط، وننفذ المشروعات ، ونطور البني الاقتصادية العربية، حتي يمكن أن تجد المرأة والرجل علي حد سواء فرص عمل، ومصدر رزق دائم كريم لهما، يغنيهماعن شبح الفقر والبطالة والحاجة في وطنهما العربي.

ملامح استراتيجية عربية للمزيد من اندماج المرأة في التنمية:

أنطلاقا من أطروحة هذه المقالة، فإن تطور المرأة العربية بما في ذلك إندماجها في عملية التنمية يخضع لمؤثرين رئيسيين هم الثقافة الاجتماعية السائدة، والبُني الاقتصادية العربية المستحدثة التي لم تستطع أن تحقق الاستخدام الكامل للرجل والمرأة علي السواء، وهنا يجب البحث عن العناصر السلبية داخل هاذين المؤثرين والتي

تشكل معوقات لاندماج المرأة في العمل والتنمية ، والتي أشير إلى بعضها سابقاً. لذلك سيحاول هذا الجزء من الورقة تقديم ملامح عامة لإستراتيجية عربية تعالج هذه السلبيات، وتعمل بالتالي علي إزالة هذه المعوقات لتحقيق الاندماج الفعال للمرأة في حركة العمل والتنمية في البلاد العربية.

تنطلق هذه الاستراتيجية من إيمان عميق بأنه لن يكون هناك تقدم في البلاد العربية إلا بمشاركة حقيقية وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، وإنتزاع النظرة الثقافية الدونية للمرأة التي كرستها حقب التاريخ العربي الماضي والعمل علي وضع الخطط الفعالة خاصة التعليمية والثقافية والتربوية للدفع بالمرأة للمشاركة الكاملة في التنمية بمعناها الشامل وليس بمعناها المحدود المتمثل في سوق العمل فقط. فالتنمية كما تؤكد كل الشرائع والمواثيق الدولية تشمل علي مجموعة كاملة من الإحتياجات الثقافية والروحية والتعبيرية للبشر، وكذلك على التمتع الكامل بحقوق الانسان من قبل النساء والرجال، ولا يمكن بلوغ التنمية الا في سياق من الرفض التام للإستغلال والسيطرة والتمييز العام والخاص فى جميع أشكالها، وبالتالي فان الإعتراف بحقوق المرأة ودورها هو في نفس الوقت مدخل للتنمية وقياس لهذه التنمية، ونبغي أن يوضع نصب الأعين أن ليس هناك تفوق بأي شكل من الأشكال لجنس علي الجنس الأخر لا أخلاقياً ولا روحيا ولا فكريا، وهنا ينبغي إخراج قضايا المرأة بما فى ذلك عوائق اندماجها في العمل والتنمية من العزلة وتناولها بوصفها قضايا اجتماعية تتعلق بالعدالة وتنمية الموارد البشرية. إن التجارب العديدة للمرأة في جميع انحاء العالم بما في ذلك الوطن العربي وكفاحها من أجل المساواة والمشاركة سلطت اضواء جديدة علي الاستعباد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي، وإن تبني منظور قائم عل المساواة بين الجنسين (مع إدراك احتياجات كل جنس) من شأنه توسيع نظرتنا ومنهجنا إلى احتياجات المرأة ودورها في سياق اجتماعي ثقافي أوسع وفي علاقتها بدور الرجل ووضعه، كما أن من شانه تحسين فهمنا للآليات الثقافية والاجتماعية المعقدة التي تؤدي إلى التمييز ضد امرأة واستعبادها10 .

---

10) نظرة وثيقة بشأن توجهات اليونسكو و أعدها المدير العام لليونسكو من أجل المؤتمر العام الرابع المعنى بالمرأة : العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، بكين – الصين ، 4-15 سبتمبر 1995 (يوليو تموز1995 (DRG-95-W 55)

وانطلاقاً من التطلعات السابقة فإن هذه الاستراتيجية المقترحة تقوم علي منهج يهتم بخمسة جوانب أساسية هي:

1) أن يمثل منظور الجنس والنوع تياراً رئيساً يتخلل جميع أنشطة التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في البلاد العربية.

2) أن تستفيد البلاد العربية فائدة كاملة بما تتمتع به النساء من رؤية وكفاءة وخبرة وإمكانات لمواجهة التحديات المختلفة التي يعيشها الوطن العربي الآن، والتي ستأتي مع موجات العولمة والإندماج الإقليمي والدولي.

3) أن توضع برامج ومشروعات وأنشطة تهدف إلى المزيد من إندماج الفتيات والنساء في حركة العمل والتنمية العربية، مع الأخذ في الاعتبار الواقع الوطني والتحولات الإقليمية والدولية في الاقتصاد العالمي وما تتطلبه من مهارات إجتماعية ومعرفية ومهنية وفكرية مختلفة عن تلك التي كانت وإعتاد عليها الإنسان العربي تقليدياً.

4) أن ينظر إلى النساء ليس كمجموعة متجانسة ، وانما ينظر إليهن كمجموعة ذات أدوار وإحتياجات وتطلعات متنوعة.

5) أن ينظر إلى التعليم والتربية والتعليم الذاتي المستمر كأفضل الطرق لدمج المرأة العربية في حركة العمل والتنمية المعاصرة وذلك بتحسين قدرات ومهارات المرأة بمنحها كل فرص التعليم والتدريب المهني، والقضاء علي الامية التي لا تزال عالية بين النساء العربيات وخاصة في الأرياف.

وانطلاقاً من الاهداف الاستراتيجية السابقة، فإننا نقترح بعض المشروعات والنشاطات التي من شأنها زيادة اندماج المرأة العاملة العربية في حركة التنمية، وهذه المشروعات والنشاطات موجهة إلى معالجة قضيتين، الأولى النظرة الثقافية العربية الدونية للمرأة، والثانية إيجاد الفرص للمزيد من مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية، من افتراض تطوير البني الاقتصادية العربية بحيث تستوعب القوي العاملة الشابة الداخلة إلى سوق العمل.

في إطار المعالجة الثقافية لاندماج المرأة في التنمية لا بد من استحداث مشروعات ونشاطات من أهمها:

1) تحريك كل وسائل التربية والإعلام والإتصال بطريقة علمية لنشر صورة إيجابية عن المرأة بشكل عام، ونشر صورة إيجابية للمرأة العاملة وتغيير الافكار التقليدية - تدريجياً - حول الأدوار التي يتوجب علي المرأة أن تقوم بها.

2) تشجيع ودفع المرأة لتغيير نظرتها لنفسها وقدراتها بحيث تعاد لها الثقة بالنفس، وتتحول من صورة المرأة الشرقية التي لا تهتم إلا بزينتها وملابسها وعطورها إلى -المرأة العاملة التي تهتم بعملها سواءاً في البيت أو خارجة، وتهتم بزينتها كما يهتم كل إنسان بذلك.

3) إستحداث برامج ونشاطات خاصة للمرأة الريفية العربية، فما تزال المرأة الريفية متخلفة كثيراً عن أختها في المدينة العربية، وفي هذا الصدد لا بد من إعادة العمل ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار سواءاً للرجال أو النساء في الأرياف العربية.

وفي إطار المعاجة الاقتصادية لإندماج المرأة في حركة العمل والتنمية لا بد من إستحداث مشروعات وبرامج **من أهمها ما يلي:**

1) إعطاء أهمية لقضايا النوع عند تخصيص الموارد للخطط الإنمائية وضمان وجود التمويل اللازم لتنفيذ برامج النهوض بالمرأة وإشراكها في سوق العمل والتنمية.

2) إنشاء صناديق وطنية للنهوض بالمرأة بغرض تحسين نوعية حياتها وضمان جوانب الأمن الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم الاستشارات والقروض والإعانات المالية لزيادة نشاط المرأة الإنتاجي وإعتمادها علي نفسها (قروض لغرض الاستثمار والقيام بمشروعات وبرامج تشغيل لبعض الوقت، وتدريب وإعادة تأهيل).

3) تشجيع المشروعات المحلية للنساء محدودات الدخل ، والمساعدة في اختيار المشروعات الصغري، وتقرير جدواها وتقديم القروض لإنشائها ووضع ترتيبات مصرفية ملائمة لمقابلة ذلك (11).

(11) الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي في ليبيا UNDP (1999)، ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999، طرابلس: منشورات الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، ص (151)، اخذت النقاط 1، 2، 3 من هذا المصدر.

4)استحداث برامج ومشروعات لإدخال تعليم المرأة وتدريبها وتعلمها مدي الحياة في البناء الرئيس لخطط وسياسات التنمية البشرية العربية وكذلك سياسات تكافؤ الفرص والسياسات الصناعية العربية مع التأكيد علي عمالة المرأة وإمكانية عمالتها، وهنا يجب علي الآليات الوطنية المخصصة للنهوض بالمرأة أن تحث واضعي السياسات سواءاً في الحكومة أو القطاع الخاص علي أن يعملوا علي تلبية جميع هذه السياسات للمشاغل والإحتياجات المتعلقة بالجنس ومشاركة المرأة ومنظماتها في عمليات وضع السياسات (12).

5) استحداث آليات للشراكة بين المدرسة ومعاهد الاعداد المهني ودنيا العمل تحقيقا لتنسيق أفضل بين التعليم والإعداد للعمل، وإلي جانب ذلك يتطلب الأمر في الوطن العربي إنشاء نظام للتربية المستديمة والتعليم المفتوح للحث علي مواصلة الإعداد المهني النظري والعملي للرجال والنساء، وخاصة بالنسبة للاتي تترتب عليهن مسئوليات منزلية تسهيلاً لعودتهن للنشاطات الاقتصادية في مختلف مراحل حياتهن.

6) تؤكد كل التطورات الاجتماعيـــــة في الوطن العربي الحاجة إلى إعادة النظر في نظام التعليم العربي والتأكيد علي النوع والكيف بدلا من الكم، وكذلك إعداد أنواع مختلفة من مناهج الإعداد تتضمن التدريب تسهيلاً لدخول الفتيات والنساء إلى جميع مستويات العمل والتنمية، ويجب أن يتم هذا الإعداد بمرونة وشمولية، وعلي نحو يزود التلاميذ بناتاً وأولاداً بعناصر معرفية كافية لتسهيل حركتهم واعادة تكيفهم، ويعطيهم الفرصة للالتحاق بصورة تامة في مجري سوق العمل والإستخدام، مما قد يسهم في تزويد المتدربين (فتيان وفتيات) بحس أقوي بالمسئوليات تجاه عملهم.

7) إستحداث برامج ونشاطات اقتصادية موجهة للنساء ذوات الظروف الخاصة، مثل النساء الأميات والأمهات اللواتي تقع عليهن مسئولية رعاية أسرة، والنساء الريفيات، والنساء والفتيات في الأحياء الفقيرة والمهمشة في ضواحي المدن الكبري في الوطن العربي.

(12) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: تنفيذ الأهداف، والإجراءات الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة، تقرير الأمين العام (E/CN.6 1997/1).

خلاصة وملاحظات ختامية:

حاولت هذه الورقة دراسة إشكالية دمج المرأة العاملة العربية في عملية التنمية، ولتحقيق ذلك فقد حللت الإشكالية في مستويين الأول ثقافي تاريخي، والثاني اقتصادي حديث، وتبين أن قضية المرأة العربية بأسرها بما في ذلك عملها وإندماجها في التنمية محكوم إلي درجة كبيرة بالمؤثرات والمضامين المختلفة الناتجة عن تفاعل هذين المستوين فهما اللذان يشكلان رؤية المجتمع للمرأة ودورها ويشكلان أيضاً وبقوة رؤية المرأة لذاتها وتصورها لدورها في المجتمع. لقد أتضح من التحليل أن التحدي الكبير الذي تواجهه المرأة العربية ليس المعطي الثقافي التاريخي، فهذا خاضع بكل المقاييس للتحول والتغير والاندماج في الرؤية المعاصرة للمرأة، وهذا بفعل عوامل الإرادات السياسية في الوطن العربي، ونضال المرأة نفسها لكسب حقوقها، إضافة إلي التعليم والتربية والتحديث وإيديولوجيا المرأة المعاصرة التي تقارن نفسها بمقاييس الحاضر وتتطلع إلي المستقبل بدلاً من الرجوع إلي الماضي، إن التحدي الحقيقي فيما تظهر هذه الدراسة هو ضعف قدرة البنُي الاقتصادية العربية الحديثة ومشروعات وبرامج التنمية لتوفير فرص عمل للرجل والمرأة علي حد سواء، وربما من الأنسب التركيز علي تطوير البنُي الاقتصادية العربية والبرامج الانمائية لتتمكن المرأة والرجل من إيجاد عمل ودور في نشاطات التنمية إلي جانب التركيز علي المعوقات الثقافية.

إن الحواجز وخاصة الثقافية التي تحول دون إندماج المرأة في التنمية أصبحت الآن مرنة ومتغيرة وسهلة الاختراق، فقد أصبح عقل الرجل العربي بشكل أو أخر يقبل خروج المرأة من بيتها للعمل والاندماج في مختلف النشاطات الاقتصادية، فالقضية إذن تخرج المرأة للعمل وليس هناك عائق أو حاجز حقيقي ولكن السؤال، أين العمل نفسه؟ والبطالة تزيد عن 20% في معظم الاقتصاديات العربية، وتهدد الرجل والمرأة علي السواء.

وعلي أية حال فمن واقع تحليل الإشكالية المطروحة في بعديها الثقافي التاريخي والاقتصادي تخلص هذه الورقة إلي أن أهم المعوقات التي تواجه إندماج المرأة العاملة العربية في التنمية هي:

1) معوقات ذاتية : وهي تتمثل في نظرة المرأة لذاتها وتصورها لدورها، وهذه النظرة مستمدة من تاريخ ثقافي طويل لا يري مكانا للمرأة إلا في البيت وفي أحسن الظروف العمل في الحقل الزراعي بالقرب من عيون القبيلة والعائلة في المجتمع الريفي.

2) المعوقات الأسرية : وتتمثل في الصراع الذي تعيشه المرأة العربية الحديثة بين مسئوليات البيت والأبناء والأسرة ومسئوليات ومتطلبات عملها المهني.

3) المعوقات الناتجة من البنّي الاقتصادية العربية: والمتمثلة في ضعف قدرة الاقتصاديات العربية علي النمو والإنتاج، بحيث يفتح ذلك أسواقاً جديدة للعمل، تحتاج الي إيدٍ عاملة جديدة من الرجال والنساء إضافة الي لوائح العمل التي قد لا تراعي ظروف المرأة، وتفضل الرجل عليها او تسيء تطبيق التشريعات العمالية المتعلقة بالمرأة، وميل الرجل العربي في مستوي الإدارة العليا لرفض إدارة ورئاسة المرأة عليه.

4) المعوقات الثقافية الاجتماعية: وتتمثل في تمسك الكثير من أبناء الوطن العربي بالصورة التقليدية للمرأة والسماح لها فقط بالعمل خارج المنزل إذا دعت الضرورة المعيشية للأسرة الي ذلك أي زيادة دخل الأسرة وتحسينه. هذا مع التأكيد علي ان الصورة الثقافية التقليدية للمرأة العربية فيما تؤكد كل دراسات المرأة العربية، بدأت تتغير الي صورة ثقافية حديثة للمرأة العربية بفعل عوامل التربية والإتصال والتحديث وضمن مكوناتها - أي صورة المرأة - القبول بالعمل خارج المنزل، وإن كان هذا التغير نحو صورة أكثر حداثة للمرأة العربية يظل ذا خصوصية عربية محلية، وسيظل انتقاليا إلى وقت طويل، بمعني قد يقبل العربي عمل المرأة خارج منزلها ولكن في أعمال محددة مثل التعليم والصحة والإدارة

المتوسطة، وليس في عالم الصناعة والإنتاج، وليس في مواقف عمل يختلط فيها الرجال والنساء بكثرة.

وإعتماداً علي ما ظهر من معوقات بتأثير المعطيين الثقافي التاريخي والاقتصادي المعاصر، فقد توصلت هذه الورقة إلي أن إشكالية اندماج المرأة العربية في العمل والتنمية تتطلب إستراتيجية عربية بعيدة المدي منطقها الأساسي الإيمان بحق المرأة الكامل في الحياة بما في ذلك عملها خارج منزلها، وأدواتها وبرامجها - أي هذه الاستراتيجية - برامج ومشروعات تربوية وتعليمية وثقافية تؤكد التعليم الأساسي للجميع بناتاً وأولاداً، والتعليم المهني للفتيات، وكذلك التعليم الذاتي المستمر للمرأة والتعليم المفتوح، والتأهيل وإعادة التأهيل بما يتناسب ومتطلبات حركة التنمية في المجتمع، والاقتصاد العالمي المتقدم المبني علي المعلومات والحاسوب وفوق هذا وذاك تحريك كل السبل لتكوين صورة ايجابية عن المرأة وبالتالي تستطيع المرأة نفسها تغيير صورتها عن ذاتها ودورها في المجتمع وتعاد لها الثقة بالذات والتصرف بحرية في أن تعمل أو لا تعمل بحسب ظروفها الانسانية الخاصة.

يضاف إلى ما سبق لا بد أن تتضمن هذه الاستراتيجية مشروعات وبرامج ذات طابع اقتصادي تعمل علي إعتبار المرأة محوراً أساسياً في كل خطط النمو الاقتصادي والاجتماعي في كل مستوياتها المحلية والوطنية، وتشجع المشروعات المحلية الصغيرة للنساء المحدودات الدخل، وكذلك الإهتمام بالنساء والفتيات الريفيات والقاطنات في الاحياء المهمشة والفقيرة في ضواحي المدن العربية الكبري.

وأخيراًوهو المهم التخطيط لإزدهار الاقتصاد العربي ونمو إنتاجيته وزيادتها، حتي يمكن بالتالي إستيعاب الأيدي العاملة الجديدة من الشباب والشابات،وحتي يمكن في النهاية حماية الشباب رجالاً ونساءاً من شبح البطالة والبطالة المقنعة المخيف الذي بدأ يسيطر علي معظم بلدان الوطن العربي منذ العقد الأخير من القرن العشرين، وإذا لم تعالج قضايا ضعف نمو إنتاجية الاقتصاد العربي وتطور معطيات الثقافة العربية، فان أحداً لا يستطيع التنبؤ بمستقبل الانسان العربي رجلا وامرأة في حضارة القرن الحادي والعشرين.

أهم المراجع

أولا : باللغة العربية:

)االهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في ليبيا (1999) ليبيا تقرير التنمية البشرية 1999 ، طرابلس : منشورات الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات.

2) الامم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، تنفيذ الاهداف والاجراءات الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة، تقرير الأمين العام (E/CN 1/1997 6.2).

3) اليونسكو (1995)، وثيقة بشأن توجهات اليونسكو اعدها المدير العام لليونسكو من أجل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، بكين - الصين، 4 - 15 سبتمبر 1995) باريس، منشورات اليونسكو، يوليو/ تموز 1995 .DRG-95-WS5

4) انتصار الهادي العجيلي وأخريات (1995) المرأة العاملة المتزوجة ، مشروع تخرج قدم إلى قسم تنمية المجتمعات الريفية والصحراوية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس - ليبيا (تقرير علمي غير منشور).

5) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1993) حالة الفقر الريفي في العالم تقديم موجز تعلم، ادريس الجزائري ، روما (وثيقة مركونة علي الآلة الكاتبة).

6) اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم، أمانة مؤتمر الشعب العام (شئون المرأة) (1995) التقرير الوطني حول تطور المرأة العربية الليبية، المقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين - الصين، 4 - 15 سبتمبر 1995، طرابلس - ليبيا، منشورات أمانة مؤتمر الشعب العام.

7) برنامج الامم المتحدة الإنمائي UNDP (1990) التحديات الاقتصادية والاجتماعية في التسعينيات ، مساهمة المرأة العربية في التنمية ، أبحاث مؤتمر المكتب الإقليمي للدول العربية وأوروبا، القاهرة، مايو، نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية العالمية.

8) جرمين بورسيل (1994) المرأة في الحياة المهنية من اجل تكافؤ الفرص بين الجنسين،

باريس ، اليونسكو UNESCO.

9)حمدي عبد اللطيف (1988)**اثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري**"، في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث خريف، دورية علمية تصدر عن جامعة الكويت.

10) د/ زهير حطب، ود/ عباس مكي (1987)**الطاقات النسائية العربية: قراءة تحليلية لاوضاعها الديموغرافية والاجتماعية والتنظيمية ولأحوالها الشخصية**، الطبعة الاولي، بيروت، معهد الانماء العربي.

(11)د/ علي الحوات (1996)**الاسرة وعمل المرأة في الجماهيرية الليبية**" في : الفكر العربي، مجلة الانماء العربي للعلوم الانسانية، السنة السابعة عشرة (2،) العدد الرابع والثمانون، ربيع.

(12عائشة محمد بن مسعود فشيكه (1996) **المرأة والتنمية في المجتمع العربي الليبي** دراسة ميدانية تقويمية لمراكز التنمية الريفية في المشاريع الزراعية، رسالة ماجستير قدمت إلى كليه العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح، طرابلس - ليبيا (رسالة ماجستير غير منشورة).

(13معز دريد (1997) **آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية ف : نحن شعوب العالم**، العدد الاولي والثاني ، فبراير/ مايو صحيفة دورية يصدرها مكتب برنامج الامم المتحدة الانمائي في ليبيا .UNDP

ثانيا/ باللغة الانجليزية:

UNESCO and the commonwealth secretariat (1997) Women in Higher Education Management, Paris, UNESCO Pulications.